



مذكرة

بمناسبة انتخابات 7 أكتوبر 2016 ---التشريعية

تقديم

تتطلع فيدرالية اليسار الديمقراطي لأن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة المحددة في 7 أكتوبر 2016 انتخابات نزيهة وشفافة وفق المبادئ الديمقراطية الحققة، من شأنها وضع بلادنا على مسار الممارسة الديمقراطية الحقيقية . كما سبق أن أشرنا إليه في مذكرات سابقة وفي عدة مناسبات أن السبب الرئيسي لعزوف المواطنين والمواطنات على السياسة بصفة عامة وعلى الاستحقاقات الانتخابية بصفة خاصة هو أن الانتخابات كانت دائما مشوبة بخروقات وتجاوزات مختلفة،

لهذا، فإن ضمان انتخابات حرة ونزيهة، رهين أولا، بتوفر إرادة سياسية تقطع مع ماضي التزوير والتدخل السافر للإدارة، و أن تكون على اساس لوائح سليمة، وتقطع ديمقراطي وقوانين منصفة وديمقراطية . إن بلوغ غاية انتخابات حرة و غير مشكوك في مصداقيتها يستوجب ردع الفساد الانتخابي و إعداد اليات للحد من التأثير غير المشروع للثروة و المال و استخدام موارد الدولة، و ردع عملية شراء الأصوات ، و غيرها من أشكال التزوير الانتخابي ؛ و ضمان الإنصاف والعدالة في الموارد المالية المتاحة للمرشحين والأحزاب بما يمكن من تشجيع المنافسة بين الأحزاب والمرشحين

في هذا السياق تؤكد فيدرالية اليسار الديمقراطي هذه المقترحات التي سبق أن قدمت العديد منها و ذلك إسهاما منها في النقاش الجاري حول توفير الشروط السليمة والضرورية لذلك .

- بتشكيل هيئة وطنية مستقلة للإشراف على جميع العمليات الانتخابية .
- و بمراجعة شاملة للوائح الانتخابية لتنقيتها من كافة العيوب ، و على أساس التقييد التلقائي ، من قبل المصالح المختصة ، لكل من بلغ 18 سنة مؤهلا لزوما لحيازة بطاقة التعريف الوطنية .

إلغاء العتبة أو حصرها في نسبة 2% في المائة.

من أجل تقوية المشاركة السياسية لكل الفاعلين السياسيين؛ وتقوية المسار الديمقراطي المبني على التنوع في إطار المغرب الموحد، و تحقيقا للعدالة الانتخابية التي تعزز المشاركة و تمثيلية الجميع ، تقترح فيدرالية إلغاء العتبة؛ و في حالة عدم التوافق السياسي حول هذا المقترح يجب حصرها في نسبة لا تتعدى 2% في المائة.

التقطيع الانتخابي: اعتماد لائحة وطنية واحدة

لضمان تدبير انتخابي فعال يسمح بالاستثمار الأمثل و المتكافئ للأحزاب السياسية ؛ و يجعل من العملية الانتخابية فضاء للتنافس الحر و النزيه على قاعدة البرامج و المشاريع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية؛ و كذلك للحد من الفساد الانتخابي و من استعمال المال و استغلال النفوذ و غيرها من السلوكات التي تنتافي و بناء المجتمع الديمقراطي الحر، فإن فيدرالية تقترح أن يتم التنظيم الانتخابي التشريعي على أساس لائحة وطنية واحدة باعتباره النظام الذي يضمن المساواة بين الأحزاب و يعطي لكل ذي حق حقه و يضمن التعددية الحزبية و تمثيلية الحساسيات السياسية على أن يتم تشكيلها باعتماد معيار المناصفة، و تغطية الجهات 12 المعمول بها في التقسيم الإداري ببلانا؛ و إيلاء أهمية خاصة للشباب في إعداد الترشيحات.

و في حالة تعذر التوافق على مقترح لائحة وطنية واحدة بالمواصفات المذكورة؛ فإن الفيدرالية تقترح ما يلي:
تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس أربعة مقاعد كحد أدنى

تنقسم الدوائر الانتخابية إلى عدة أصناف؛ الأول من 2 مقاعد والثاني من 3 مقاعد وأكبرها من 6 مقاعد. و من أجل إرساء نمط اقتراح لائحي بمضمون و اسع و حقيقي يسمح بالتباري اللائحي الذي يبتعد عن نمط الاقتراع الفردي؛ تقترح فيدرالية اليسار الديمقراطي مراجعة التقطيع الترابي للدوائر الانتخابية التشريعية على أن لا يقل عدد المقاعد عن أربعة مقاعد في الحد الأدنى.

إلغاء اللائحة الوطنية للشباب ورفع عدد مقاعد اللائحة الوطنية للنساء إلى 120 مقعدا
بالنظر لفلسفة دستور 2011 التي تتجه نحو إقرار المناصفة و تشجيع النساء من أجل مشاركة تتلاءم ووضعهن الاجتماعي و مساهمتهن في التنمية بكل أبعادها السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية، و من أجل تعبيد الطريق للنساء لمشاركة سياسية أوسع، تقترح الفيدرالية إلغاء اللائحة الوطنية للشباب و إضافة المقاعد المخصصة لهم للائحة النسائية و رفع عدد المقاعد المخصصة لهم إلى 120 مقعد و ذلك من أجل ترجمة شعار
الثالث في أفق تحقيق المناصفة.

التمويل العمومي للانتخابات التشريعية

من أجل ضمان المناقسة السياسية الشريفة و الشفافة بين الأحزاب السياسية، و احترام مبدأي المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب في التمويل على قاعدة معايير شفافة و منصفة، تقترح فيدرالية اليسار الديمقراطي أن يتم التمويل الانتخابي وفق التقسيم التالي:

50% اعتماد على نسبة التغطية للدوائر الانتخابية؛

30% اعتمادا على عدد الأصوات المحصل عليها؛

20% اعتمادا على عدد المقاعد المحصل عليها.

المساواة بين جميع الأحزاب في الإعلام العمومي

من أجل تعزيز ثقة المواطنين و المواطنات في العمل السياسي عموما و العملية الانتخابية على وجه الخصوص، و خلق تعبئة تؤمن التنافس و التباري و عرض المقترحات و البرامج السياسية لكل حزب على حدة، تقترح الفيدرالية ضرورة العمل على استفادة جميع الأحزاب من الإعلام العمومي بشكل متكافئ و أن تجعل من السنة الجارية باعتبارها سنة انتخابية فضاءا مفتوحا بشكل ديمقراطي في وجه جميع الأحزاب

تبسيط عملية التصويت و ضمان نزاهة

بهدف تسهيل عملية المشاركة الانتخابية، و تفادي أية محاولة للتزوير أثناء عملية التصويت، و ذلك من خلال:

- تمديد الحملة الانتخابية إلى ثلاث أسابيع؛
- اعتماد التصويت ببطاقة التعريف الوطنية؛
- تقليص عدد مكاتب التصويت في المجال الحضري،
- أن يبصم الناخب (ة) بعد التصويت أمام اسمه في سجل التصويت.
- الاحتفاظ بأوراق التصويت إلى حدود انتهاء مسطرة الطعن في نتائج الانتخابات؛
- أن يكون يوم الاقتراع يوم عطلة أسبوعية .

2016 مارس 20